الباب الخامس

أمور يرفضها الإسلام الأمريكي

الفكر المعاصر في الإسلام:

إن حاجة العالم الخارجي إلى تشجيع إسلام ديمقراطي ومعتدل، مع ضرورة ترجمة الإسلام بشكل جديد ومطابق للعصر الحالي غدت أمراً ملحاً خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وهذا المنهج محل اتفاق عام فكما هو معلوم أن الإسلام دين مهم، وله تأثير على الجانب السياسي والاجتماعي، إذ يؤثر على كثير من النظريات والسياسات المتخذة، بعضها لها أبعاد بالغة على الاستقرار العالمي، لهذا أصبح من الضروري التمكين لإسلام ديمقراطي ومعتدل ومسالم فى نظرهم.

والسؤال الذي يجب طرحه كيف يمكن تحقيق هذا؟0

اتجه الساسة الغربيون بعد أحداث 11 سبتمبر إلى تأكيد قناعاتهم في خطابات رسمية أن الإسلام ليس هو السبب المباشر وراء ما حدث، وأنه دين سلام وتسامح وقد حدث ذلك من خلال خطب وكلمات ألقيت في مساجد بحضور أئمة وخطباء وهذه التصريحات لم تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل انتشرت في أوروبا كذلك.

وهذا الموقف تجاه الإسلام من طرف هؤلاء الزعماء يهدف، من جهة إلى منع أي أعمال عنف أو مواجهات ضد الأقليات المسلمة المتواجدة في الغرب ومن جهة أخرى، كان الهدف ذا بعدين :الأول قصير الأمد والثاني بعيد أما القصير فكان الهدف هو جعل الحكومات في العالم الإسلامي تدعم أي جهد ضد الإرهاب بتحييد وفصل قضية الإرهاب عن الإسلام أما البعد الطويل الأمد فيريد زعماء الغرب تكوين صورة ونظرية من خلالها يتم دمج العوامل السياسية في الإسلام والدول الإسلامية تحت المنظومة العالمية المعاصرة.

وقد انضم إلى هذه الخطة كثير من الأكاديميين والمنظرين ففي الوقت الذي كان العلماء الليبراليون داخل وخارج العالم الإسلامي يجمعون الأدلة والحجج التي تؤيد إسلاماً ليبرالياً ومتسامحاً، انبرى الأصوليون كذلك إلى نفس العمل لكن وفق نظرياتهم ومفاهيمهم المستمدة من الدين.

وقد أصبحت ضرورة منع الصراع من أن يتحول إلى صراع أديان وحضارات وتشكيك في ترجمة وفهم المتشددين للإسلام وترجمته على أرض الواقع من الأمور الملحة، لكن تحقيق هذا، ومعرفة العوامل التي ينبغي تأييدها والطرق المناسبة لتحقيق هذا من الصعوبة بمكان فليس من السهل كما هو معلوم، تغيير أو تحويل دين عالمي عظيم، فكما أن بناء وطن مهمة صعبة وشاقة، فما بالك ببناء دين إن الأمر في غاية الخطورة والتعقيد وبدأ التقرير بإسقاط بعض القضايا كالديمقراطية وحقوق الإنسان، تعدد الزوجات، الحدود، الأقليات، لباس المرأة وغيرها من القضايا على الفئات التي تم تقسيمها من قبل :الأصوليون – التقليديون – العصرانيون) الحداثيون (والعلمانيون.

<u>الديمقراطية وحقوق الإنسان:</u>

إن موقف الأصوليين الراديكاليين من القضايا السياسية ونظرياتهم في ذلك يمكن استشفافها من خلال مطبوعات لهم أو مواقع على الإنترنت كمنشورات حزب التحرير والحزب الإسلامي، كمثال لما يعتقده الحزب الإسلامي حيال البرلمانات والمؤسسات الديمقراطية الأخرى، فإنها من مظاهر الشرك والكفر، ومن كبائر الذنوب التي لا تغفر، ومناهضة للهدف والقصد من الخلق.

الهدف هو فرض النظام الصحيح، والمتمثل في الإسلام، على الجميع وكذلك بالنسبة لحزب التحرير الذي يعد نفسه كحزب سياسي ونظريته هي الإسلام، فالسياسة هي عمله والإسلام هو نظريته لاستعادة الخلافة وفيما يخص نظام الحكم، فلابد أن يكون الدستور والقوانين إسلامية ولا يجوزأن يكون جمهوري،لأن النظام الجمهوري يرتكز على الديمقراطية، التي هي نظام كفري يستمد الحكم في النظام الإسلامي من الشريعة وليس من الأمة فالمشرع هو الله، ويحق للخليفة فقط الحكم بما جاء في كتاب الله وسنة رسوله، لهذا لا يجوز القول بأن النظام في الإسلام جمهوري، ولا يصح أيضاً إطلاق عبارة جمهورية إسلامية.

تعدد الزوجات:

الأصوليون يقبلون مسألة التعدد، وقد أعيد تطبيق هذه المسألة في أفغانستان من طرف نظام طالبان، بعد أن كادت تنسى، وتتصل بمسألة التعدد قضية الزواج المبكر، وتنتشر هاتان الظاهرتان في مناطق تحت تسيير الأصوليين أو المحافظين التقليديين،وقد طبق نظام طالبان والقاعدة تعدد الزواج بالإكراه.

ولا يؤيد الإصلاحيون التقليديون ولا المحافظون التقليديون الذين يعيشون في الغرب أو في أماكن أخرى التي لا تؤيد التعدد إحياء هذه المسألة، بعضهم يرفض فكرة التعدد لأنهم يعتقدون أن على المسلمين احترام قوانين الدول التي يعيشون فيها، لكنهم لا يعترضون على تطبيقها في حق الرجال الذين هاجروا وتركوا أزواجهم في بلادهم الأصلية؛ كالطلبة والعمال ولا يقبل التقليديونالأقرب إلى العصرانيين الفكرة على العموم.

والتقليديون لا يقدرون على إلغاء الفكرة تماماً ويؤكدون على سموها مقارنة بما هو حادث في الغرب، حيث يتضمن التخلي عن النساء والأطفال مما ينتج عنه آثار سلبية للأسرة) في الغرب (ويأتي الإسلام في المقابل ليسد حاجات هذه الزوجة المطلقة من ناحية الإنفاق المتساوي، والعدل من الناحية العاطفية وغيرها.

القوانين الجنائية في العدالة الإسلامية:

يقف الأصوليون وكثير من المحافظين التقليديين مع تطبيق الحدود والعقوبات الإسلامية ضد الجرائم والمخالفات، بخلاف الإصلاحيين التقليديين، الذين لا يستطيعون إنكار أو نقد الحدود، بل بالعكس يلجأون إلى طرق أخرى لتفسيرها وتبريرها.

ففي مسألة السرقة مثلاً، بعضهم يعتذر عن هذه الجريمة الموجبة لإيقاع هذا الحد لأن أكثر حالاتـها تقع خارج نطاق الشروط المحددة قضائياً للظروف والوقائع التي تستوجب الحد، فلو كان الفقر الحاجة المادية، أوالجوع والحاجة لمساعدة أو كفالة أسرة هي الدافع للسرقة، فإن السارق يبرأ، ويتهم المجتمع بسبب هذه الجريمة وليس الشخص المضطر والمدفوع لمثل هذا العمل بسبب الظروف القاسية والملحة وكيفية تعامل الدول الإسلامية لحل هذه المشكلات يعكس مدى نفوذ القوى في تلك المجتمعات، فباكستان مثلاً، هي مأوى وموطن لشريحة مهمة من الأصوليين، كما أنها تحوي نسبة كبيرة من المواطنين التقليديين وتريد باكستان أن تصطف في محور المجتمع العالمي المتحضر فكيف يمكن لهذه الدولة الجمع بين هذه الأهداف وبين مسألة تطبيق الحدود الإسلامية؟ فالتخلي عن الشريعة سيؤدي إلى عزل

الأصوليين وشريحة من التقلديين، وقطع الأيدي ورجم الزناة سيؤدي إلى استنكار وتنديد عالمي وسيؤدي إلى عزل العصرانيين المحليين وبعض التقليديين لذا ينادى البعض بأن الحل هو فرض الحدود الشرعية دون تطبيقها.

وبخلاف قطع الأيدي، وفي حالة التعدي المتكرر تقطع الأرجل كذلك، تفرض الشريعة إيقاع القتل على زنا المحصنين والجلد على غير المحصنين هذه المسألة ليست محل اختلاف بين الأصوليين والمحافظين التقليديين القريبين منهم والمخرج بالنسبة لهؤلاء الإصلاحيين والمحافظين التقليديين في مسألة الحدود يرجع إلى قواعد البينة والشهود، فلإقامة الحد على زان محصن لابد من وجود أربعة شهود مسلمين، وينص حديث النبى ص والعلماء والفقهاء على أنه يجب رؤية الفعل ذاته، وليس فقط الظروف التي أحاطت بالفعل.

لكن الأصوليين لا يحكمهم شرط الشهود، فمثلاً لم يكن هنالك شهود على الإطلاق في قضية المرأة النيجيرية التي حكم عليها مؤخراً بالإعدام في مسألة زنا فالواقع، في قضيتها أنها جاءت بولد مع أنها لم تكن متزوجة كان هذا كافياً كدليل.

الأقليات :

هناك آيات ونصوص تحمل العداء والكراهية لليهود والنصارى، ونصوص أخرى تحمل على الألفة والصلح، وقد عللت هذه النصوص حسب الظروف والوقائع التاريخية التي نزلت فيها لكن يتمتع غير المسلمين تحت حكم المسلمين بحرية ممارسة شعائر دينهم بدون عوائق، ويسمح الرجال المسلمين لزوجاتهم النصرانيات واليهوديات

بممارسة عقائدهن وشعائر دينهن بحرية كما يسمح لهذه الأقليات بإنشاء المحاكم الخاصة بهم لتطبيق القوانين الخاصة بهم في الأحوال الشخصية والمدنية.

إلا أن الأصوليين عزفوا عن تطبيق هذه الأحكام، بل على العكس يمارسون ضغوطاً على غير المسلمين الذين يعيشون تحت حكمهم فمثلاً، هاجمت مجموعات أصولية كنائس في باكستان، قتل على إثرها عدد من المصلين، وفي السعودية لا يمكن للنصارى أو اليهود إنشاء دور عباداتهم ولا يمكنهم الاحتفال بأعيادهم الدينية.

حركة طالبان التي اعتنقت مفاهيم المنهج الوهابي منعت حتى النساء العاملات في منظمات غير حكومية في أفغانستان من قيادة السيارات، كما أخطرت الهندوس المقيمين هناك بتعليق بطاقات صفراء كهويات ويختلف التقليديون رغم أن هدفهم هو التمكين لمجتمع إسلامي في طريقتهم لتحقيق أهدافهم، فيلجأون إلى الاقناع عوضاً عن الإكراه في أسلوبهم.

زى المرأة :

بالنسبة للعصرانيين) الحداثيين (فيفسرون الآيات والأحاديث التي تخص قواعد اللباس بأن التواضع يعني اجتناب جلب الأنظار ولباس الشهرة وبالنسبة للأصوليين فإن قضية الحجاب عندهم مسألة مفروغ منها فالحجاب عندهم واجب.

ضرب الزوجات:

ليس للأصوليين في هذه المسألة غموض كذلك، فقضية الضرب تتطابق مع بقية الأنظمة التي يضعونها لمراقبة تصرفات المجتمع أو ما يسمى الاحتساب والمحافظون التقليديون يقرون كذلك هذه الممارسة، لكنهم يفرقون بين النية في الضرب قصد تربية وتقويم الزوجة وهذا لمصلحتها وبين العنف الممارس في البيوت بقصد الإيذاء والتعدي وقد اختلف هؤلاء في أساليب الضرب بين مؤيد للضرب في كافة الجسد ما عدا الوجه وبين من يكتفي بالضرب بالسواك أما بالنسبة للعصرانيين)الحداثيين (فإن هذا الموضوع لا يمثل مشكلة لديهم على الإطلاق.

إسلام على الطريقة الغربية:

يقول جيرت فيلدرز زعيم حزب الحرية المتطرف الهولندي في جوابه على سؤال حول الإسلام المعتدل :- إطلاقاً، لا يوجد إسلام معتدل أصلاً، وأعتقد أن الإسلام أيديولوجية شمولية فهو فكر أكثر مما هو دين، وأراه يقوم على أساس السيطرة والقمع ولا يمكن مقارنته بالشيوعية والفاشية فالإسلام بات أكبر تهديد في الوقت الحاضر لأوروبا.

وعلى عكس فيلدرز هناك من الغربيين من يؤمن بوجود إسلام معتدل وهذا التصنيف يطرح في ظاهره صورة إيجابية عن الإسلام، لكنه يحمل في واقعه صورة سلبية لا تليق بديننا الإسلامي؛ حيث إن طرح مصطلح إسلام معتدل داخل المجتمع الغربي سيقابله في أذهان الناس وجود إسلام متطرف وكأن هناك دينان داخل الإسلام مع أن ديننا ليس فيه تطرف وغلو قط ومع أن المقصود بهذا التصنيف في الغالب هم المسلمون المتدينون، لكن الذي سيرتبط بذهن الغربي هو الإسلام كدين بغض النظر عن أتباعه.

وهناك جانب سلبي آخر لمصطلح الإسلام المعتدل وهو معايير الاعتدال عند الغرب هل تتوافق مع المعايير والضوابط التي وضعها ديننا الإسلامي؟، أم أنها تنطلق من ثقافة الغرب وقناعاته وتعاملاته التاريخية المتراكمة مع العالم الإسلامي؟ والجواب هو أن الثقافة الغربية هي التي تحدد معايير الإسلام المعتدل الذي يريده الغرب وفق ملّتهم لا الذي نؤمن به نحن المسلمين.